

Distr.: General
8 July 2011
Arabic
Original: English



تقرير الأمين العام عن العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور

أولا - مقدمة

١ - يُقدّم هذا التقرير عملاً بالفقرة ٨ من قرار مجلس الأمن ١٩٣٥ (٢٠١٠)، الذي طلب المجلس إلي بموجبها أن أقدم تقريراً كل ٩٠ يوماً عن التقدم المحرز نحو تنفيذ ولاية العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور. ويشمل هذا التقرير تقييماً للتقدم المحرز في ضوء المعايير الواردة في المرفق الثاني من تقريري إلى المجلس المؤرخ ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩ (S/2009/592)، فضلاً عن وضع العملية السياسية والحالة الأمنية والإنسانية خلال الفترة المشمولة بالتقرير من ١ نيسان/أبريل إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١١.

ثانياً - التطورات السياسية

عملية السلام في دارفور

٢ - قدم فريق الوساطة المشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة مشروع اتفاق للسلام إلى حكومة السودان وحركة التحرير والعدالة وحركة العدل والمساواة في ٢٧ نيسان/أبريل. ويستند هذا المشروع إلى نقاط الاتفاق التي نوقشت في هذا الصدد ومقترحات قدمها فريق الوساطة بناء على مناقشات سابقة مع الأطراف بشأن نقاط الاختلاف، بما في ذلك التعيينات السياسية والوضع الإداري لدارفور والترتيبات الأمنية. وأعرب وفدا الحكومة وحركة التحرير والعدالة فيما بعد عن تأييدهما لهذا المشروع، ووصفت حركة التحرير والعدالة الاتفاق علناً في ٣٠ نيسان/أبريل بأنه اتفاق يقدم حلاً مقبولاً لطائفة واسعة من القضايا المتنازع عليها. وسعت حركة العدل والمساواة إلى إجراء المزيد من المفاوضات مع الحكومة، مما أدى إلى الاتفاق على أحكام الفصل المتعلق بحقوق



الإنسان والحريات الأساسية. وبعد ذلك توقفت المفاوضات في ٣ أيار/مايو بسبب الخلاف على نطاق عملية التفاوض وإجراءاتها.

٣ - ثم سعى فريق الوساطة إلى الحصول على ملاحظات على مشروع النص من ممثلي المجتمع في دارفور في مؤتمر جميع الأطراف صاحبة المصلحة، الذي عُقد في الدوحة في الفترة من ٢٧ إلى ٣١ أيار/مايو. وحصل تنظيم المؤتمر وتصريف أعماله على دعم كبير من حكومة قطر والمساعدة من العملية المختلطة، وجمع بين ما يقرب من ٥٠٠ من المشاركين من أطراف الصراع وجماعات المجتمع المدني والأحزاب السياسية والمسؤولين المنتخبين واللاحقين وأبناء دارفور في الشتات. وفي حين لم يتم تعميم مشروع نص الاتفاق، قُدمت إلى أصحاب المصلحة العناصر الرئيسية الواردة في المشروع كأساس لمناقشتهم. كما عُقد اجتماع للشركاء الدوليين من أجل تقييم التقدم المحرز حتى الآن.

٤ - وقد صودفت قبل وأثناء انعقاد مؤتمر الأطراف صاحبة المصلحة العديد من التحديات المرتبطة باختيار المشاركين فيه ونقلهم. وقد عملت العملية المختلطة مع آليات المجتمع المدني للمتابعة في عواصم الولايات الثلاث، والتي اختارت ممثلي المجتمع المدني لحضور المؤتمر، على أساس المعايير التي حددها فريق الوساطة. ففي نيالا، أصرت حكومة الولاية على أن تشارك آلية بديلة للمجتمع المدني تتألف من أنصار حزب المؤتمر الوطني في اختيار المندوبين، وقامت في ٢ أيار/مايو، باحتجاز عضو قيادي في آلية المجتمع المدني للمتابعة. ونظرا لعدم وجود أماكن كافية، لم يتمكن سبعة من النازحين داخليا من السفر من نيالا إلى الدوحة على متن طائرة مستأجرة، كما كان مقررا في ٢٦ أيار/مايو.

٥ - وفيما يتصل باختيار المشاركين أيضا، ألقى جهاز الأمن والمخابرات الوطني القبض على موظف للشؤون المدنية الوطنية تابع للعملية المختلطة في نيالا في ٢٧ نيسان/أبريل. وأبلغت السلطات الحكومية العملية المختلطة بأنه قد تم اعتقال هذا الموظف فيما يتصل بالدور الذي قام به في اختيار مشتركين لحضور مؤتمر الأطراف صاحبة المصلحة. واجتمعت العملية المختلطة مع الحكومة ودعت إلى ضرورة احترام اتفاق مركز القوات، وتمكنت فيما بعد من الاتصال بالموظف، الذي كان يعاني من مرض في القلب من قبل ووجدته في حالة صحية سيئة. وقد رفض جهاز الأمن والمخابرات الوطني طلبا قدمته البعثة من أجل السماح للموظف بزيارة مستشفى تابع للعملية المختلطة.

٦ - وبعد أن بدأ مؤتمر الأطراف صاحبة المصلحة، شملت أعماله عقد جلسات عامة، قُدمت خلالها للمشاركين فيه العناصر الرئيسية لمشروع الاتفاق، وعقدت جلسات لأفرقة عاملة، عرضت فيها الأطراف مواقفها وعلّقوا المشتركون فيها على الاتفاق. وركّزت

جلسات الأفرقة العاملة على حقوق الإنسان والحريات الأساسية، والتعويض والعودة، وتقاسم السلطة والثروة، والحوار والتشاور الداخلي في دارفور. وأكد ممثلو الحكومة وحركة التحرير والعدالة أثناء الجلسات فوائد الأحكام، لا سيما في مجالات تقاسم الثروة وتقديم الدعم للعائدين، في حين انتقدت حركة العدل والمساواة المشروع، قائلة أنه لا يليق أمامي شعب دارفور بما فيه الكفاية. وشملت المسائل التي ناقشها ممثلو المجتمع المدني على أوسع نطاق التعويض والأمن والوضع الإداري لدارفور والمساءلة عن الانتهاكات السابقة لحقوق الإنسان.

٧ - وفي الحفل الختامي الذي أُقيم في ٣١ أيار/مايو، أيد المشتركون بياننا نص على أن يشكّل مشروع وثيقة الدوحة الأساس للتوصل إلى وقف دائم لإطلاق النار، وتسوية سلمية شاملة وجامعة، وتحقيق سلام واستقرار مستدامين في دارفور. وعلاوة على ذلك، دعا البيان حكومة السودان والحركات المسلحة لبذل قصارى الجهود للتوصل إلى وقف دائم لإطلاق النار وتسوية شاملة على أساس هذه الوثيقة. ومن أجل دعم هذه الجهود، تقرر أن يُنشئ الشركاء الدوليون الرئيسيون لجنة متابعة تنفيذ اتفاق دارفور، برئاسة حكومة قطر. وستعمل اللجنة كمجموعة أصدقاء تدعم تنفيذ الاتفاق.

٨ - وعقب مؤتمر الأطراف صاحبة المصلحة، قدم كبير الوسطاء المشترك ووزير الدولة للشؤون الخارجية في قطر مشروع الوثيقة إلى رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، في أديس أبابا في ١٣ حزيران/يونيه، وإلى الأمين العام لجامعة الدول العربية، في القاهرة في ١٤ حزيران/يونيه، وقدمها إليّ في ٢٠ حزيران/يونيه. ويتوجه الرئيس والأمين العام لجامعة الدول العربية وأتوجه أنا بالأصالة عن نفسي بالتهنئة للوسيط والوزير على النتائج التي حققتها المفاوضات ونرحّب بالمشروع بوصفه الأساس لمواصلة العمل من أجل تحقيق سلام شامل بناء عليه.

٩ - وفي ١٤ حزيران/يونيه، أصدرت حركة العدل والمساواة بياناً بشأن محادثات الدوحة، تساءلت فيه عن مدى شمول مؤتمر الأطراف صاحبة المصلحة للجميع، ولاحظت أن المؤتمر أيد قضايا نوقشت بدلاً من مشروع الوثيقة، إلا أنها أكدت مع ذلك استعدادها لمواصلة التفاوض. وبعد ذلك أُحرّيت محادثات ثنائية بين الحكومة وحركة العدل والمساواة في الدوحة في ٣ و ٩ حزيران/يونيه، لكنها توقفت بعد ذلك بسبب الخلاف على نطاق المفاوضات. ولم يشارك جيش تحرير السودان - فصيل عبد الواحد ولا جيش تحرير السودان - فصيل ميني ميناوي في المؤتمر، كما لم يُعربا عن أي آراء بشأن نتائجه.

١٠ - وفي غضون ذلك، واصلت العملية المختلطة، بالاقتران مع الفريق الرفيع المستوى التابع للاتحاد الأفريقي المعني بالتنفيذ، التخطيط للعملية السياسية القائمة في دارفور. وتتفق هذه الترتيبات مع بيان صدر في ختام الجلسة ٢٧١ التي عقدها مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في ٨ نيسان/أبريل وطلب جملة أمور منها أن تتخذ العملية المختلطة جميع الأعمال التحضيرية اللازمة للعملية السياسية على سبيل الأولوية وشدد على ضرورة أن تسير المبادرة على نحو يتزامن مع مفاوضات الدوحة ويكملها. وتشترك العملية المختلطة والفريق المعني بالتنفيذ وشركاء دوليون آخرون حالياً مع الحكومة من أجل تحديد وهيئة بيئة مواتية للعملية السياسية. وأكدت حكومة السودان، من جانبها، من جديد التزامها بتعليق قوانين الطوارئ في دارفور.

١١ - ومن أجل المضي قدماً، يخطط الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، بالتشاور مع شركاء دوليين، لعقد مجموعة من الاجتماعات لترسم إطار المستقبل لمشاركة المجتمع الدولي المتواصلة في عملية السلام في دارفور.

استفتاء دارفور وإنشاء ولايتين إضافيتين

١٢ - في ٢٩ آذار/مارس، أصدرت حكومة السودان مرسوماً رئاسياً ينص على إجراء استفتاء على وضع دارفور. وقد نددت الحركات المسلحة بهذا المرسوم على نطاق واسع، وأصدر جيش تحرير السودان - فصيل ميني ميناوي وحركة العدل والمساواة وجيش تحرير السودان - الأم بياناً مشتركاً في ٢ نيسان/أبريل اعترضوا فيه، في جملة أمور أخرى، على هذا المرسوم، وتعهدوا بعدم الاعتراف بالنتيجة التي سيتم التوصل إليها ودعوا شعب دارفور إلى معارضته بشدة. وبالمثل، أعرب أعضاء في أحزاب سياسية معارضة ونازحون، في اجتماعات مع العملية المختلطة، عن الاستياء بسبب ما اعتبروه إجراء من جانب واحد والقلق بشأن سلامة تنفيذه في البيئة السياسية والأمنية السائدة.

١٣ - وبدأت لجنة الانتخابات الوطنية الأعمال التحضيرية لإجراء الاستفتاء وطلبت رسمياً، في ١٢ نيسان/أبريل، الحصول على مساعدة مادية وتقنية من العملية المختلطة وبعثة الأمم المتحدة في السودان. وقد شجعت العملية المختلطة والفريق الرفيع المستوى التابع للاتحاد الأفريقي المعني بالتنفيذ الحكومة على الحصول على تأييد واسع النطاق فيما بين أصحاب المصلحة للاستفتاء قبل إجرائه. وما زالت هذه المسألة تشكل جزءاً من المفاوضات بين الحكومة وحركة التحرير والعدالة، ووافق الطرفان، في ٢٦ حزيران/يونيه، على أنه في حال توقيع اتفاق، سيجرى الاستفتاء بعد مرور عام على توقيعها.

١٤ - وفي ٥ أيار/مايو، أصدر مجلس الوزراء تشريعا بشأن إنشاء ولايتين إضافيتين في دارفور، ولاية وسطى عاصمتها زالنجي، وولاية في الجنوب الشرقي عاصمتها في الضعين. والتشريع معروض حاليا على الجمعية الوطنية لإقراره. واشتكت عدة حركات، من بينها جيش تحرير السودان - فصيل عبد الواحد وجيش تحرير السودان - فصيل ميني ميناوي وأحزاب سياسية معارضة وبعض قطاعات المجتمع المدني، في اجتماعات مع العملية المختلطة، من أن إنشاء ولايتين إضافيتين سيؤدي إلى تفاقم الانقسامات بين الجماعات العرقية في دارفور.

التطورات الإقليمية

١٥ - في الأشهر الأخيرة، تدهورت العلاقات بين السودان والجمهورية العربية الليبية. واتهمت حكومة السودان الجمهرية العربية الليبية علنا في ٢٠ حزيران/يونيه بتجنيد 'مرتزقة سودانيين'. وأثارت حكومة السودان مخاوف أيضا من خطر تدفق الأسلحة والذخيرة من الجمهرية العربية الليبية إلى دارفور، وعززت وجود قواتها المسلحة في شمال غرب دارفور.

١٦ - وفي ٥ أيار/مايو، تم نقل مقر قوة دورية الحدود المشتركة بين تشاد والسودان من أيشي، تشاد، إلى الجنينة في دارفور الغربية، وذلك تماشيا مع أحكام اتفاق داكار. وفي ٢٣ أيار/مايو، عُقدت قمة ثلاثية ضمت حكومات السودان وتشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى في الخرطوم، وتمخض هذا عن توقيع إعلان الخرطوم، الذي تلزم الأطراف بمقتضاه بأمور في حملتها إنشاء قوة مشتركة ثلاثية لمراقبة حدودها.

التحالفات وتوحيد الحركات

١٧ - في الأشهر الأخيرة، تم تشكيل عدة تحالفات جديدة بين حركات مسلحة. ففي ١٤ أيار/مايو، أصدر جيش تحرير السودان - فصيل عبد الواحد وجيش تحرير السودان - فصيل ميني ميناوي إعلان تحالف، أعلن فيه اتفاقهما على العمل معا من أجل أمور منها "اتخاذ إجراءات مشتركة وتنسيق الجهود والسياسية والعسكرية من أجل الإطاحة بحكومة المؤتمر الوطني". وبالمثل، أعلن في ٨ أيار/مايو، عن إقامة تحالف بين جيش تحرير السودان - فصيل عبد الواحد وجيش تحرير السودان - جوبا، وفي ٢٠ أيار/مايو، أعلن جيش تحرير السودان - فصيل عبد الواحد وجيش تحرير السودان - الأم اتحادهما تحت قيادة عبد الواحد. وفي ١٨ أيار/مايو، وقع فصيل منشق عن حركة التحرير والعدالة اتفاقا مع حركة العدل

والمساواة، وفي ٢٥ أيار/مايو، دخل الفصيل نفسه في تحالف مع جيش تحرير السودان - فصيل ميني ميناوي.

الحالة الأمنية

١٨ - انتهى في ١٠ نيسان/أبريل هدوء مؤقت ساد القتال بين قوات الحكومة والحركات المسلحة ابتداء من أواخر شباط/فبراير، وذلك عندما شنت القوات المسلحة السودانية هجوما جويًا على قوة مشتركة من جيش تحرير السودان - فصيل ميني ميناوي وحركة العدل والمساواة في مزبات (على بعد ١٢٧ كيلومترا شمالي كُتوم)، دارفور الشمالية. ووقعت هجمات جوية إضافية واشتباكات بين القوات المسلحة السودانية والقوات البرية لحركات مسلحة في نفس المنطقة في ١١ و ١٢ و ١٣ نيسان/أبريل. وفي ١٣ نيسان/أبريل، واجهت دورية للعملية المختلطة قافلة في تربة، إلى الغرب قليلا من مزبات، عرّفت نفسها بأنها قوة مشتركة من تحالف جيش تحرير السودان - فصيل ميني ميناوي وحركة العدل والمساواة. وقد سجل نشاط عسكري في المنطقة نفسها في ١٧ نيسان/أبريل عندما رصدت العملية المختلطة في منطقة أبعد إلى الشرق قافلة تابعة لجيش تحرير السودان - فصيل عبد الواحد قرب جبل عيسى (على بعد ٣٧ كيلومترا شمالي ملحّة) وأخرى تابعة لحركة العدل والمساواة قرب الحارة (على بعد ٦٢ كيلومترا شمالي ملحّة).

١٩ - وطوال هذه الفترة من النشاط العسكري المتزايد، رصدت العملية المختلطة نشر طائرات عمودية هجومية تابعة للقوات المسلحة السودانية في ملحّة وكتم، ونشر قوات إضافية في ملحّة وكتم والطينة. وأبلغ قادة من القوات المسلحة السودانية بأن تعزيز القوات والمعدات يهدف إلى منع الحركات المسلحة من التنقل بين الجماهيرية العربية الليبية ودارفور.

٢٠ - وأبلغ سكان محليون دورية تابعة للعملية المختلطة في ١ أيار/مايو بوقوع هجوم جوي شنته القوات المسلحة السودانية في ٢٤ نيسان/أبريل في محيط قرية تنغارارا (على بعد ٢٠ كيلومترا شمالي شنقل طوباية). وفي ٢٥ نيسان/أبريل، أفيد أن طائرات القوات المسلحة السودانية استهدفت قوات جيش تحرير السودان - فصيل عبد الواحد المتمركزة حول قرى روواتا وأوساجيني وبورغو في شرق جبل مرة. ووفقا لمعلومات واردة من القوات المسلحة السودانية، اشتبكت القوات البرية التابعة للقوات المسلحة السودانية ولجيش تحرير السودان - فصيل عبد الواحد في ٢٧ نيسان/أبريل في غور لومبونغ (على بعد ١١ كيلومترا شمال غرب نيالا). ولم يبلغ عن وقوع إصابات.

٢١ - وفي دارفور الجنوبية، رصدت العملية المختلطة قافلة تضم حوالي ١٠٠ مركبة تابعة لجيش تحرير السودان - فصيل ميني ميناوي وحركة العدل والمساواة تتجه جنوبا على الطريق الواصل بين برام والفيفي في ٦ نيسان/أبريل. وتلقت العملية المختلطة فيما بعد تقارير غير مؤكدة من أحد قادة القوات المسلحة السودانية عن حدوث تبادل لإطلاق النار بين القوات المسلحة السودانية والقافلة بالقرب من الفيفي، على بعد ١١٦ كيلومترا جنوبي برام، على الحدود مع جنوب السودان.

٢٢ - وأيضا في دارفور الجنوبية، قامت طائرات القوات المسلحة السودانية في ١٥ أيار/مايو، بعد اكتشاف وجود قوات للحركات المسلحة حسيما أفيد، بإلقاء أربع قنابل على لبادو وعدة قنابل بالقرب من قرية إشيرايا (على بعد ٣٠ كيلومترا جنوبي الضعين). وقد قتل مدني واحد وجرح آخر في القصف الذي وقع بالقرب لبادو. وقد حالت القيود التي تفرضها الحكومة على العملية المختلطة دون إجراء تقييم للقصف في إشيرايا. وأفاد قادة القوات المسلحة السودانية لاحقا بأن قوات تابعة للحركات المسلحة يعتقد أنها تابعة لجيش تحرير السودان - فصيل ميني ميناوي كانت قد اكتشفت بالقرب من مهاجرية، ولبادو، وسانيا فونديو، وشعيرية، ومارالا، وياسين. وفي ١٦ و ١٧ أيار/مايو شنت طائرات تابعة للقوات المسلحة السودانية هجمات بالقرب من كوما (على بعد ٦٠ كيلومترا شمال شرق الفاشر) وسوكامير (على بعد ٦٨ كيلومترا شمالي الفاشر). ولم يبلغ عن وقوع إصابات. وفي ١٨ أيار/مايو، هاجمت طائرات القوات المسلحة السودانية قوافل للحركات المسلحة بالقرب من قرى بعشيم (على بعد ٨٠ كيلومترا شمال شرق كتم) وأم راية والمشابية (على بعد ٧٢ و ٦٢ كيلومترا شمال شرق كتم على التوالي)، مما أدى إلى وقوع ١٠ قتلى وفقا لمصادر محلية.

٢٣ - وأثناء تواصل القتال في المناطق التي كان يسيطر عليها جيش تحرير السودان - فصيل ميني ميناوي سابقا، اشتبكت مجموعة من المسلحين مجهولي الهوية في ٣١ أيار/مايو و ٣ حزيران/يونيه مع مجموعة من الزغاوة بالقرب من أبو زريقة (على بعد ٢٠ كيلومترا شمال شرق دار السلام) بعد أن حاول الزغاوة استرداد ماشية مسروقة. وقد تثبت فريق تحقق تابع للعملية المختلطة من أن شيخا أعزل قد قتل أثناء القتال وأن ثمة احتمالا قويا بأن أربعة مدنيين آخرين على الأقل قد قتلوا. وفي ١٧ حزيران/يونيه، هاجمت جماعة مسلحة مجهولة الهوية يشتبه في أنها موالية لجيش تحرير السودان - فصيل ميني ميناوي مخفرا أماميا تابعا لقوات الدفاع الشعبية في قرية شنقل طوباية القديمة. وأضرمت المهاجمون النار في عدة منازل، مما أدى إلى تشريد ما يقرب من ١٠٠٠ مدني بصورة مؤقتة وقتل ٦ جنود وعدد غير محدد

من المدنيين. وفي ١٨ حزيران/يونيه، أجلت العملية المختلطة ١٥ شخصا، بينهم ١٣ مدنيا، من مستشفى شنقل طوباوية إلى الفاشر لأسباب طبية.

٢٤ - وتدهور الأمن داخل مخيم حصاصا في ٢٥ أيار/مايو، بعد اجتماع ١١ من سكان المخيم مع مسؤولين من الحكومة المحلية في أزوم (على بعد ٥٠ كيلومترا غربي زالنجي) وناقشوا وسائل تشجيع عمليات العودة. فقد اعتقلت مجموعة من الشبان من المخيم الـ ١١ شخصا من النازحين عند عودتهم إلى المخيم. وبعد تدخل العملية المختلطة، أفرج عن ثمانية من المحتجزين في ٢٨ أيار/مايو وأفرج عن الثلاثة المتبقين بعد ١٠ أيام. وعلى الرغم من المحاولات التي تقوم بها العملية المختلطة لتسوية الوضع من خلال المحادثات، اندلعت اشتباكات في ٨ و ٩ حزيران/يونيه، مما أدى إلى مقتل ١١ شخصا من النازحين. وبمساعدة من العملية المختلطة، خفت حدة التوتر في وقت لاحق، وخلال اجتماع مع قادة المخيم والشباب في ١٨ حزيران/يونيه، أُبلغت العملية المختلطة بأن العلاقات قد تحسنت بين النازحين المحتجزين وقادة المخيم.

التزاع بين الجماعات السكانية

٢٥ - ظل عدد حالات وقوع قتال بين الجماعات السكانية قليلا نسبيا خلال الفترة المشمولة بالتقرير، حيث سجلت ثلاثة اشتباكات. وانطوت الحالة الأولى منها على نشوب قتال في ١٦ نيسان/أبريل بين جماعات مسلحة من البرقط والرزيقات في كولايكيلي (على بعد ١٣٠ كيلومترا جنوب شرق نيالا). وقد اندلع هذا القتال بعد محاولة مجموعة مسلحة من الرزيقات الاقتصاص من عدة أشخاص من البرقط يشتبه في ضلوعهم في أعمال اللصوصية. وقد قتل ما مجموعه ١٤ شخصا من البرقط، بمن فيهم عمدة (أحد قادة المجتمع المحلي)، وشخصان من الرزيقات. وفي أعقاب الحادث، شكل والي دارفور الجنوبية لجنة تحقيق خاصة.

٢٦ - وانطوى الحادث الثاني على اشتباك بين جماعات مسلحة من التعايشة والرزيقات قرب قريضة في دارفور الجنوبية في ١٩ نيسان/أبريل بعد ادعاءات بسرقة جمال. وقتل ما مجموعه ثمانية أشخاص (٥ من التعايشة و ٣ من الرزيقات) في القتال. وقد بدأ قادة المجتمعات المحلية بعد ذلك بإجراء عملية مصالحة، دفع الرزيقات بموجبها تعويضا عن سرقة الجمال. وفي الحادث الثالث، الذي وقع في دارفور الجنوبية، في ١٩ حزيران/يونيه، أفيد أن اشتباكات بين جماعات مسلحة من السلاطات والهبانبة قرب نظيف (على بعد ١٢٥ كيلومترا جنوبي نيالا) بشأن سرقة ماشية وترسيم حدود أسفرت عن مقتل ١٣ شخصا وجرح ١٠ أشخاص.

٢٧ - وبغية تحسين العلاقات بين الجماعات السكانية في منطقة زانجي، حيث حصد قتال بين المسييرية والرزيقات - النوايبة أرواح ما يقدر بنحو ٧٠٠ شخص ما بين آذار/مارس وأيلول/سبتمبر ٢٠١٠، قدمت العملية المختلطة دعما كبيرا لعقد مؤتمر بين القبائل في الحلة البيضاء (على بعد ٢٥ كيلومترا شرقي زانجي) في ١٠ أيار/مايو. وقد تمثلت المساعدة في توفير الأمن والنقل وإسداء المشورة الفنية. وحضر المؤتمر مشاركون يمثلون مختلف الجماعات، بما في ذلك الإدارة الأهلية، والمجتمع المدني، والقادة (زعماء ميليشيا قبليون عرب)، ومسؤولو الحكم المحلي. وقد وضعت عدة توصيات لتعزيز الأمن والعلاقات بين الجماعات السكانية، وشكلت آلية متابعة لتنفيذها ولتنظيم مؤتمرات مماثلة في أنحاء أخرى من المنطقة.

القيود المفروضة على التنقل

٢٨ - نفذت العملية المختلطة ٩٩٩ ٢٣ دورية في الفترة من ١ نيسان/أبريل إلى ٣٠ حزيران/يونيه، أعيدت خلالها تحركات البعثة عن طريق البر في ٦٨ حالة. ومن هذه الحالات، فرضت القوات المسلحة السودانية أو جهاز الأمن والمخابرات الوطني قيودا في ٦٥ حالة، وفرضت الحركات المسلحة قيودا في ٣ حالات. وفي الغالبية العظمى من الحالات، فرضت القوات العسكرية أو المخابرات التابعة للحكومة قيودا على دوريات العملية المختلطة، وكانت الدوريات إما في منطقة تشتهب الحكومة في وجود قوات تابعة للحركات فيها أو تحاول الدوريات الدخول إليها. وفي حين أن العملية المختلطة نفذت ما مجموعه ٧٧١ ٥ رحلة جوية في الفترة من ١ نيسان/أبريل إلى ٣٠ حزيران/يونيه، رفضت القوات المسلحة السودانية ومسؤولون حكوميون آخرون ٦٠ طلبا للحصول على إذن بالطيران. وقد فرضت معظم القيود على الرحلات الجوية التي تحاول الوصول إلى شرق جبل مرة أو مناطق النشاط العسكري، أو التحليق فوقها.

الأمن والسلامة

٢٩ - ظل عدد الهجمات على أفراد حفظ السلام التابعين للعملية المختلطة والعاملين في المجال الإنساني منخفضا، ويرجع ذلك جزئيا إلى احتفاظ القوات العسكرية وأفراد الشرطة التابعين للعملية المختلطة بوضعهم القوي.

٣٠ - وفي أول هجوم من هجوميين مسلحين وقعا على أفراد حفظ السلام التابعين للعملية المختلطة في ٥ نيسان/أبريل، قام مسلحون مجهولو الهوية بنصب كمين لدورية كانت عائدة من فاتو بورنو (على بعد ١٧ كيلومترا جنوب غرب كتم) إلى كتم. وخلال الهجوم قتل أحد المهاجمين وجرح آخر، وسرقت مركبة تابعة للعملية المختلطة كانت تقل مستشارين

لشؤون الشرطة ومساعد لغويا. وأفرج في وقت لاحق عن موظفين أصيبا بجروح متوسطة، بينما عثر على جثة الموظف الثالث، وهو مستشار لشؤون الشرطة، في مكان قريب في المركبة المهجورة. وفي الحادث الثاني، قام مهاجم مجهول الهوية بإطلاق النار على دورية تابعة للعملية المختلطة كانت ترافق قافلة لبرنامج الأغذية العالمي في هوتواشي (على بعد ٣٠ كيلومترا جنوب غرب الفاشر) في ١٨ نيسان/أبريل، مما أدى إلى إصابة إحدى المركبات. ولم تقع إصابات.

٣١ - وفي ٦ أيار/مايو، ألقى جهاز الأمن والمخابرات الوطني القبض على مساعد لغوي وطني تابع للعملية المختلطة في الفاشر، ونقله بعد ذلك إلى الخرطوم. ووفقا لمسؤولي الحكومة، احتجز الموظف بصدد تحريض النازحين في مخيم أبو شوك على المشاركة في المظاهرات المناهضة للحكومة. وقد منحت العملية المختلطة إمكانية الوصول إلى الموظف في ٢٧ حزيران/يونيه.

٣٢ - وبعد الجهود المكثفة التي بذلتها حكومة السودان وبرنامج الأغذية العالمي، أفرج في ٦ حزيران/يونيه عن ثلاثة من أفراد الطاقم الذي تعاقدت معه خدمات الأمم المتحدة للنقل الجوي للمساعدة الإنسانية الذين اختطفوا في أم شالايلا في دارفور الغربية في ١٣ كانون الثاني/يناير.

٣٣ - وتناقص عدد حوادث سرقة السيارات المتصلة بمركبات العملية المختلطة أو الوكالات الإنسانية من ١٠ حوادث في الفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ آذار/مارس إلى ٥ في الأشهر الثلاثة الأخيرة. وبالإضافة إلى السيارة التابعة للعملية المختلطة التي أخذت ثم هجرت خلال الهجوم المذكور آنفا في ٥ نيسان/أبريل، قام ١٥ مسلحا بسرقة مركبة تابعة للعملية المختلطة في مخيم ديريج في نيالا في ١ حزيران/يونيه بينما قام ٣ مسلحين بسرقة مركبة أخرى في نيالا في ١١ حزيران/يونيه. وأصيب أحد أفراد قوات حفظ السلام التابعة للعملية المختلطة كان يسافر في مقعد الركاب بجروح طفيفة خلال الحادث الذي وقع في ١١ حزيران/يونيه.

ثالثا - الحالة الإنسانية

٣٤ - بينما أحرز بعض التقدم في مجال تحسين إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية، لا تزال الاشتباكات الجارية بين قوات الحكومة والحركات تؤثر سلبا في الحالة الإنسانية. ووفقا للأرقام التي وافقت عليها الحكومة والفريق القطري للعمل الإنساني، شرد ما بين ٦٠ ٠٠٠ و ٧٠ ٠٠٠ شخص من جراء القتال من شنقل طوباوية وشرق جبل مرة منذ بداية

عام ٢٠١١. وبالإضافة إلى ذلك، منعت سلطات حكومة ولاية دارفور الجنوبية الوكالات العاملة في المجال الإنساني من السفر إلى أماكن تبعد أكثر من ١٥ كيلومترا عن نيالا من ١٥ أيار/مايو إلى ١٥ حزيران/يونيه، معللة ذلك بوجود حركات مسلحة هناك.

٣٥ - وفي ١١ نيسان/أبريل، دخل جهاز الأمن والمخابرات الوطني مخيم كالمه واحتجز أحد السكان وهو أيضا موظف في منظمة غير حكومية دولية. وانتقاما لذلك، اختطف شباب من النازحين في ١٣ نيسان/أبريل ١١ من العاملين الوطنيين في مجال تقديم المعونة في المخيم. وإثر تدخل العملية المختلطة ووكالات الأمم المتحدة، أفرج الشباب عن العاملين في مجال تقديم المعونة بعد ٢٤ ساعة. وقد أعاققت السلطات الحكومية بعد ذلك إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية إلى كالمه جزئيا لمدة شهرين، حيث لم يسمح للعاملين الدوليين في مجال تقديم المعونة بدخول المخيم إلا في مناسبات قليلة. وبالإضافة إلى ذلك، لم يسمح بدخول اللوازم الطبية والوقود اللازم لمضخات المياه إلى المخيم إلا على أساس كل حالة على حدة. وتمكن موظفو منظمات غير حكومية وطنية من مواصلة العمل في العيادات وتقديم المياه إلى سكان المخيم ورفعت القيود المفروضة منذئذ.

٣٦ - وبغية تحسين إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية، بدأت العملية المختلطة والوكالات الإنسانية في ١ أيار/مايو عملية سلة الربيع، وهي مبادرة تهدف إلى تعزيز إمكانية إيصال وتسليم المعونات إلى مناطق دارفور التي تعذر الوصول إليها لعدة أشهر. وتشمل هذه العملية، التي تهدف إلى الوصول إلى ما يقرب من ٤٠٠.٠٠٠ مستفيد، العملية المختلطة والعاملين في مجال تقديم المعونة الذين يجرون عمليات تقييم الاحتياجات وتسليم المعونات. وخلال العملية، سلمت الإمدادات الإنسانية إلى البلدات التالية: عين سيرو، وكنم، وكيلينغ، وكومة قراضايات، وغولو، وكاغورو، وطينة، والحارة وسارونغ. وقد كانت المهمة إلى سارونغ، وهي بلدة تقع في الإقليم الذي يسيطر عليه جيش تحرير السودان - فصيل عبد الواحد، المهمة الأولى التي تقوم بها وكالة إنسانية منذ عام ٢٠٠٩.

٣٧ - وبالإضافة إلى ذلك، ومن أجل تحسين إيصال وتقديم المساعدة إلى شرق جبل مرة، وافقت العملية المختلطة والمنسق المقيم/منسق الشؤون الإنسانية للسودان، بالتشاور مع جيش تحرير السودان - فصيل عبد الواحد والحكومة، على إقامة موقع جديد لفريق العملية المختلطة في فينا، في دارفور الجنوبية.

٣٨ - وفي مجال الرعاية الصحية، نفذت منظمة الصحة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) ووزارات الصحة التابعة للولايات حملتي تلقيح ضد شلل الأطفال والحصبة في جميع أرجاء المنطقة. وشملت الحملتان تقديم اللقاحين إلى المجتمعات المحلية في

المناطق الريفية النائية، وكذلك "حملات تطهير" في المناطق التي تفشّت فيها حالات مرض الحصبة سابقا.

٣٩ - وفي ما يتعلق بتحسين إمكانية الحصول على المياه، بدأت العملية المختلطة في ٢٦ نيسان/أبريل مبادرة للموارد المائية تنطوي على توزيع خزانات مياه كبيرة تنقل بالدرجة على العائدين. وتمكن الخزانات النساء والأطفال بشكل رئيسي من نقل كميات كبيرة من المياه بسهولة من الآبار إلى منازلهم، وهو ما يخفف تعرضهم للمضايقات والعنف من خلال تقليل عدد المرات التي يجب عليهم فيها مغادرة المخيم أو القرية لجلب المياه. ومن المقرر توزيع ٣٠٠٠ خزان في جميع أنحاء دارفور.

٤٠ - وقد عقد مؤتمر دارفور الدولي: المياه من أجل تحقيق السلام المستدام في الخرطوم في ٢٧ و ٢٨ حزيران/يونيه. وسعى المشاركون إلى إيجاد إطار متكامل جديد لإدارة المياه في دارفور من أجل ضمان الإدارة السليمة للموارد المائية. واستهدف منظمو المؤتمر جمع الأموال من أجل ٦٥ مشروعا ترمي إلى وضع نظام منصف ومستدام لخدمات المياه. وقد حضر المؤتمر ما يقرب من ٥٠٠ مشارك يمثلون، من بين مشاركين آخرين، حكومة السودان، والعملية المختلطة، واليونيسيف، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، واليونسكو، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، والجهات المانحة، والجهات الدولية الفاعلة الأخرى. وتعهدت الجهات المانحة بتقديم ما مجموعه ٥٠٠ مليون دولار لمشاريع المياه في المؤتمر.

رابعا - سيادة القانون، والحوكمة، وحقوق الإنسان

٤١ - استمرارا للاتجاه السائد طوال الاثني عشر شهرا الماضية، وتُقت العملية المختلطة خلال الأشهر الثلاثة الماضية ٩٧ حدثا لانتهاكات حقوق الإنسان، شملت ٢٧٤ ضحية. وبغرض تحسين سبل حماية حقوق الإنسان، واصلت البعثة إثارة الشواغل المتعلقة بحقوق الإنسان لدى السلطات الحكومية، كما واصلت بناء قدرة المؤسسات الأمنية. وعقدت دورات تدريبية لما مجموعه ٢٠٢ من أفراد الشرطة الحكومية وضباط جهاز الأمن والمخابرات الوطني وقضاة المحاكم الريفية، الذين تلقوا تدريبا على المفاهيم الأساسية لحقوق الإنسان وإجراءات القبض والاحتجاز.

٤٢ - وانخفض عدد حالات العنف الجنسي والجنساني التي سجلتها العملية المختلطة انخفاضا طفيفا لتصل إلى ١٧ حدثا شملت ٢٦ ضحية، بعد أن كان عددها ٢٩ حدثا شملت ٥٤ ضحية في الربع الأول من عام ٢٠١١. ونظمت حلقات عمل عديدة لتحسين قدرة المؤسسات الحكومية على منع هذه الأنواع من الأحداث والتصدي لها. وفي أحد تلك

الأمثلة، عقدت العملية المختلطة حلقة عمل في الفاشر في ٢ نيسان/أبريل حضرها ١٧ امرأة من أعضاء الهيئة التشريعية عن دورهن في الوفاء بالتزامات الولايات من أجل منع العنف الجنسي والجنساني. وفي حلقات عمل أخرى، قدم تدريب على المسائل الجنسانية إلى ٣٩ من أفراد الشرطة الاحتياطية المركزية في يومي ١ و ٢ أيار/مايو، وإلى المدعين العامين في الجنيينة في يومي ٣ و ٤ أيار/مايو.

٤٣ - وإضافة إلى ذلك، واصلت العملية المختلطة رصد المحاكمات للتأكد من امتثالها للمبادئ الدولية لحقوق الإنسان. وفي إحدى القضايا، توصلت محكمة إلى أن شخصين مذنبان في نيالا، وحكمت عليهما في ٢ أيار/مايو بالسجن لمدة ١٠ سنوات بسبب اشتراكهما في سرقة مركبتين لمنظمة الرؤية العالمية من إد الفرسان في ٢١ شباط/فبراير. وحكمت المحكمة أيضا على صبي عمره ١٦ عاما بإيداعه لمدة ٦ سنوات في إصلاحية للأحداث بسبب اشتراكه في اختطاف ثلاثة من موظفي الطيران المتعاقدين مع برنامج الأغذية العالمي في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠.

٤٤ - ووفقا لمذكرة التفاهم المتبادلة بين الحكومة والعملية المختلطة، افتتحت ثلاث لجان لتطوير السجون في الجنيينة وزالينغي في نيسان/أبريل وأخرى في نيالا في أيار/مايو. وستستخدم هذه اللجان كمحافل للتوصل إلى حلول للمصاعب التي تؤثر على السجون، ولتيسير إصلاح السجون.

٤٥ - وواصلت العملية المختلطة العمل مع السلطات الحكومية لبناء قدرة ضباط السجون وتحسين ظروف السجناء. وفي هذا الصدد، عقدت العملية المختلطة دورة تدريبية عن "الواجبات الأساسية للسجون واعتماد نهج قائم على حقوق الإنسان في إدارة السجون" لموظفي السجون في دارفور الشمالية في الفترة من ١٠ إلى ١٤ نيسان/أبريل وفي دارفور الجنوبية في الفترة من ١٥ إلى ١٩ أيار/مايو. وعلاوة على ذلك، جرى القيام بمشاريع لتعزيز إمكانات كسب العيش وتحسين أحوال السجناء. وقدمت العملية المختلطة، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، تدريباً مهنيًا على صناعة الطوب المثبت بالتربة لـ ٦٠ سجينًا في دارفور الجنوبية. وسيستخدم الطوب الذي ينتجه المتدربون في مشاريع تشييد السجون. وفي ٢٧ نيسان/أبريل، أُنجز مشروع توفير المياه والصرف الصحي جرى تمويله بأموال المشاريع السريعة الأثر، في سجن في الجنيينة. وإضافة إلى ذلك، نظمت العملية المختلطة، بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ووزارة الصحة، في يومي ٣٠ و ٣١ آذار/مارس مخيما طبييا استفاد منه ١٠٠٠ من المساجين وعائلاتهم وأفراد المجتمع المحلي في الفاشر.

حماية الطفل

٤٦ - تواصلت الجهود المبدولة لمساعدة الأطفال الذين كانوا منخرطين سابقا في النزاع المسلح. واشتركت حركة العدل والمساواة - جناح السلام في تدريب على التسريح رعته الحكومة في الجنينة في الفترة من ١٧ إلى ٢٩ نيسان/أبريل. وخلال التدريب، سُلمت قائمة تضم ٦٥ طفلا كانوا مرتبطين سابقا بقوات مسلحة إلى لجنة شمال السودان لترع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، من أجل تسجيلهم وإنجاز معاملتهم.

٤٧ - ومنذ بداية عام ٢٠١١، عقدت العملية المختلطة ٢٨ دورة تدريبية عن حماية الطفل. واستفاد منها حوالي ٩٣٤ من أفراد البعثة، من بينهم ١٢٨ مدنيا و ٥٨٠ من ضباط شرطة الأمم المتحدة و ٢٢٦ من أفراد حفظ السلام. وإضافة إلى ذلك، نظمت العملية المختلطة في نيسان/أبريل دورة لتدريب المدربين مدتها أربعة أيام بالاشتراك مع منظمة إنقاذ الطفولة في السويد، حضرها ٤٧ من الضباط العسكريين وشرطة الأمم المتحدة ومراقبي الأمم المتحدة العسكريين. وجرى توسيع نطاق البرنامج ليشمل جهات فاعلة وطنية، مما أدى إلى عقد ١٣ دورة تدريبية حضرها ٤٧٧ شريكا محليا. وشمل المستفيدون من هذه الدورات ٣٤ من ضباط الشرطة الحكومية و ٢٥٥ من متطوعي خفارة المجتمعات المحلية في مخيمات النازحين و ٢٩ من قادة المجتمعات المحلية و ٥٧ من أعضاء لجان حماية الطفل في مخيمات النازحين و ٨٢ من أعضاء جماعات المجتمع المدني و ٢٠ طفلا من الخارجين على القانون.

خامسا - حماية المدنيين

٤٨ - قامت العملية المختلطة بمبادرات عديدة خلال الثلاثة الشهور الماضية لتحسين حماية المدنيين وسلامة وأمن العاملين في مجال تقديم المعونة وعتادهم.

٤٩ - وعزز الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة التابعون للعملية المختلطة أنشطتهم في مجال التواجد والحماية في أنحاء دارفور عن طريق زيادة عدد الدورات يوميا من ١٣٠ دورية إلى ١٦٠ دورية في المتوسط. وشمل ذلك زيادة عدد الدورات المتوسطة المدى والطويلة المدى إلى المجتمعات المحلية في المناطق الريفية، ومن بينها جبل مرة وجبل مون (شمال الجنينة) والحدود بين دارفور الجنوبية وجنوب السودان. وأتاح إنجاز الترتيبات اللوجستية نشر موظفين مدنيين في مواقع أفرقة العملية المختلطة في شنقل طوباوية وخور أبشي، مما أسفر عن تحسين تنسيق أنشطة البعثة مع الجهات الفاعلة في المجال الإنساني.

٥٠ - وفي إطار استراتيجية العملية المختلطة لحماية المدنيين، جرت تقوية آليات الإنذار المبكر والتصدي المبكر عن طريق إصدار تقارير تحليلية أسبوعية عن حماية المدنيين لكبار

مديري العملية المختلطة. وإضافة إلى ذلك، أجريت تحسينات على تنسيق أنشطة الجهات الفاعلة في المجال الإنساني مع الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة في العملية المختلطة عن طريق عقد اجتماعات تنسيق أسبوعية بين المدنيين والعسكريين.

٥١ - وفيما يخص حماية العائدين، واصلت آلية التحقق المشتركة تقييم مدى طوعية وملاءمة أنشطة العودة في دارفور. ومنذ بداية عام ٢٠١١، ظلت أنشطة العودة الطوعية تجري بمعدل يقارب ١ ٥٠٠ شخص أسبوعياً. ويرتحل أغلب العائدين من مخيمات في دارفور الجنوبية إلى مناطق ريفية في دارفور الغربية.

سادسا - نشر البعثة وعملياتها

٥٢ - في ٣٠ حزيران/يونيه، كان عدد الموظفين المدنيين في العملية المختلطة ٤ ٤٦٦ موظفاً، من بينهم ١ ١٤٥ موظفاً دولياً، و ٢ ٨٣٥ موظفاً وطنياً، و ٤٨٦ من متطوعي الأمم المتحدة. ويمثل هذا العدد ٨١ في المائة من القوام المأذون به البالغ قدره ٥١٦ ٥١٦ موظفاً. وما زالت البعثة تواجه صعوبات في استقدام الموظفين المؤهلين بشكل مناسب واستبقائهم، نظراً لظروف الحياة القاسية والحالة الأمنية التي يتعذر التنبؤ بها في دارفور. وفيما يتعلق بنشر موظفين دوليين إضافيين، فقد وصل ٣٦ منهم إلى منطقة البعثة، وتم انفصال ٣٢ موظفاً من الخدمة، ورفض مرشح عرضاً لتعيينه بالبعثة.

٥٣ - وفي ٣٠ حزيران/يونيه، كان عدد الأفراد العسكريين في العملية المختلطة ١٨ ٠١٤ فرداً، يمثلون ٩٢ في المائة من القوام المأذون به البالغ قدره ١٩ ٥٥٥ فرداً. ويتضمن هذا الرقم ١٧ ٤٥١ فرداً من القوات، و ٣٠٢ ضابط ركن، و ٦١ ضابط اتصال، و ١٩٥ مراقباً عسكرياً. ومن المتوقع نشر الوحدة الإثيوبية للوجستيات المتعددة الأدوار، والوحدة الرواندية للطائرات ذات الأجنحة الدوارة متوسطة الحجم ومتعددة الأغراض، والسرايا النيجيرية للاستطلاع والاحتياطي القطاعي، وذلك في وقت لاحق من العام الحالي، بينما يتوقع أن تصل كتيبة سنغالية قادمة إلى قوامها الكامل بحلول تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١. وما زال هناك نقص قدره وحدتان للطائرات ذات الأجنحة الدوارة متوسطة الحجم ومتعددة الأغراض ووحدة استطلاع بالطائرات ثابتة الأجنحة.

٥٤ - وتحسن الاستعداد وقدرة الدعم الذاتي للوحدات العسكرية بصورة هامشية على مدى الأشهر الثلاثة الماضية. ولدى ٥ من أصل ١٧ من كتائب المشاة، و ٤ من أصل ١٦ من وحدات الشرطة المشكّلة، في الوقت الحاضر، أوجه نقص كبيرة في المعدات، وتقل معدلات صلاحيتها للخدمة عن الحد الذي صدر به التكليف، والبالغ ٩٠ في المائة.

٥٥ - ويبلغ القوام الحالي لأفراد شرطة العملية المختلطة ٢ ٧٥١ فرداً (٨٠ في المائة منهم من الرجال و ٢٠ في المائة من النساء)، يمثلون ٧٣ في المائة من القوام المأذون به البالغ قدره ٣ ٧٧٢ فرداً. ويبلغ القوام الحالي لأفراد الشرطة المشكّلة ٢ ٢٣٣ فرداً، أي ما يمثل ٨٣ في المائة من القوام المأذون به البالغ قدره ٢ ٦٦٠ فرداً.

٥٦ - وقام الأفراد العسكريون التابعون للعملية المختلطة بما مجموعه ١٢ ٣٢٥ دورية، شملت ٥ ٥٨٩ دورية روتينية، و ٩٩٩ دورية قصيرة المدى، و ٦٤٣ دورية طويلة المدى، و ٢ ٥٣٨ دورية ليلية، و ٦٢٣ عملية حراسة للمهام الإنسانية، و ١ ٩٣٣ دورية تتعلق بالخدمات اللوجستية والشؤون الإدارية، غطت ما مجموعه ٧ ١٢٩ قرية ومخيماً للنازحين. وقامت شرطة العملية المختلطة بما مجموعه ١١ ٦٧٤ دورية. ونُفذت من بينها ٦ ٩١٨ دورية داخل المخيمات وبصورة رئيسية مع مجموعات من النساء والأطفال ممن يتركون القرى والمخيمات لجمع الحطب والعشب، ونفذت ٢ ٨٤٦ دورية في القرى والأسواق وحولها؛ ونُفذت ١ ٩١٠ من الدوريات المتوسطة والطويلة المدى.

٥٧ - وتمشيا مع الاتفاق التي تم التوصل إليه في الاجتماع العاشر لآلية التنسيق الثلاثية، أصدرت الحكومة ١١٠٣ تأشيرات دخول جديدة لموظفي العملية المختلطة في الفترة من نيسان/أبريل إلى حزيران/يونيه. وحتى ٢٦ حزيران/يونيه، لم يكن قد تم البت في ١٠٧٠ من طلبات الحصول على تأشيرات، ومن بينها ٧٧٥ تأشيرات لضباط الشرطة، و ٩٦ تأشيرة لضباط الأركان والمراقبين العسكريين؛ و ١٩٩ تأشيرة لموظفين مدنيين، من بينهم استشاريون وزائرون. ورغم أن عدد طلبات الحصول على تأشيرات الدخول التي لم يبت فيها بعد ما زال كبيراً، ظلت وزارة الخارجية تجدد على سبيل الاستعجال عدداً كبيراً من تأشيرات الدخول لموظفي العملية المختلطة الذين انتهت عقود عملهم ومن ثم تأشيرات إقامتهم في ٣٠ حزيران/يونيه، نهاية السنة المالية ٢٠١٠/٢٠١١. والتزمت الحكومة بتصفية الطلبات المتأخرة التي لم يُبت فيها بعد للحصول على تأشيرات دخول بعد ذلك بقليل.

٥٨ - وأحرز تقدم في تنفيذ حل انتقالي لبث إذاعة العملية المختلطة. ووقعت العملية المختلطة في ٢٦ حزيران/يونيه مذكرة تفاهم مع هيئة الإذاعة العامة الوطنية، ستبدأ البعثة بموجبها البث من محطتي إذاعة السلام ودارفور التابعتين للدولة من ١ تموز/يوليه.

٥٩ - ويحيز تطوير وتحسين مواقع أفرقة العملية المختلطة تقدماً. وبالرغم من المصاعب اللوجستية، فقد أنجز تحسين ١٢ موقعاً من بين ٣٠ موقعاً للأفرقة. والمواقع المتبقية وعددها ١٨ موقعاً في مراحل مختلفة من الإنجاز، ومن المقرر أن تكتمل بحلول ٣١ تموز/يوليه ٢٠١١. ومن المقرر أن يكتمل العمل في سبعة مواقع أخرى بحلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر

٢٠١١. وقد أُنجز تشييد أماكن الإقامة الموحدة لبدل الإقامة المقرر للبعثة لـ ١٥٢٦ موظفا دوليا. وقد أسفر هذا التطور عن تحسن كبير في ظروف المعيشة والأمن والمعنويات لموظفي العملية المختلطة في دارفور.

٦٠ - ومنذ التقرير الأخير، تم حفر ١١ حفرة إضافية، مما جعل مجموع عدد الآبار التي أُنجزت ٣٥ بئرا. وتشارك البعثة في هذه الآبار مع المجتمعات المحلية لتحسين حصولها على المياه. وفيما يخص الخطط التي سبق الإبلاغ عنها والمتمثلة في التعاقد مع شركة دولية لحفر ٢٥ بئرا، فقد أدت الصعوبات في الحصول على التأشيرات وحشد معدات الحفر إلى إلغاء العقد.

٦١ - وتواصل العمل في تشييد مراكز الشرطة المجتمعية. وأُنجز ١٣ مركزا وقاربت ٣ مراكز على الاكتمال، من بين ٧٠ مركزا من المقرر إنشاؤها.

٦٢ - وأُنجز ما مجموعه ٣٠ مشروعا إضافيا من المشاريع سريعة الأثر في الأشهر الثلاثة الماضية. وأُنجز ٦٥ في المائة من مجموع ٢٨٨ مشروعا، كما اعتمد ٦٥ مشروعا جديدا لتنفيذها. وأسفر انعدام الأمن وانخفاض قدرة الشركاء المنفذين المحليين عن الحد من التقدم المحرز في عدة مشاريع.

٦٣ - وواصلت العملية المختلطة جهودها للحد من الخطر الذي تشكله الذخائر غير المنفجرة في جميع أنحاء دارفور. وقامت البعثة بتدمير أكثر من ٣١٤ من قطع الذخائر غير المنفجرة، وعقدت دورات تدريبية للتوعية بالمخاطر الناجمة عن تلك الذخائر لما يقرب من ٣٣٠٠٠ من المدنيين. وجرى تقييم ما مجموعه ٦٤٥ كيلومترا من الطرق ووجد أنهما مأمونة للاستعمال. وأجريت تقييمات للمخاطر بالنظر وتحت سطح الأرض في مساحة مجموعها ٦٢٩ ٧٢ مترا مربعا.

٦٤ - وفيما يخص نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، قامت لجنة شمال السودان لترع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج بتسريح ٣٧١ من المقاتلين السابقين (منهم ٢١ امرأة) من جيش تحرير السودان - جناح الأم، وجيش تحرير السودان - فصيل الإرادة الحرة، وحركة العدل والمساواة - جناح السلام، وحركة القوى الشعبية للحقوق والديمقراطية. وأشرفت اللجنة أيضا على صرف ١١٧٣ فردا من القوات المسلحة السودانية وقوات الدفاع الشعبي في دارفور الجنوبية ودارفور الغربية. وقدمت العملية المختلطة الدعم لتلك الأنشطة بتقديم المشورة التقنية والدعم اللوجستي والأفراد والمعدات للفحص لاكتشاف الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

سابعاً - التقدم المحرز في ضوء المعايير المحددة للبعثة

٦٥ - كما ذكر في المقدمة، عملاً بالفقرة ٨ من قرار مجلس الأمن ١٩٣٥ (٢٠١٠)، يتضمن هذا التقرير تقييماً للتقدم المحرز في ضوء المعايير الواردة في المرفق الثاني لتقرير الأمين العام المؤرخ ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩ (S/2009/592).

٦٦ - وقد أحرز بعض التقدم نحو تحقيق المعيار الأول، وهو تحقيق حل سياسي شامل للتراع. وتم تقليل الاختلافات بين الحكومة وحركة التحرير والعدالة في مفاوضات الدوحة وتوحيد نقاط الاتفاق في مشروع نص. وأيدت نخبة من ممثلي مجتمع دارفور هذا النص في مؤتمر جميع الأطراف صاحبة المصلحة في دارفور باعتباره الأساس لإرساء سلام شامل وجامع في دارفور. وأجرت الحكومة وحركة العدل والمساواة محادثات وإن اقتضت أساساً على ملفات حقوق الإنسان وتقاسم السلطة والترتيبات الأمنية. ولا يزال تحقيق هذا المعيار بالكامل هدفاً بعيد المنال، نظراً إلى أن عدة حركات، بما فيها جيش تحرير السودان - فصيل عبد الواحد وجيش تحرير السودان - فصيل ميني ميناوي، لا تزال خارج عملية السلام، وأعربت عن نيتها السعي لإجراء تغيير في الحكومة.

٦٧ - ويشير المعيار الثاني إلى تهيئة بيئة مستقرة وآمنة في جميع أنحاء دارفور. وقد أعاققت الاشتباكات المتقطعة بين القوات المسلحة السودانية وقوات الحركات إحرار تقدم في ضوء هذا المعيار. إلا أن عناصر القوات العسكرية وقوات الشرطة التابعة للعملية المختلطة زادت عدد الدوريات البعيدة والمتوسطة المدى التي أرسلت إلى مواقع جديدة، مما أدى إلى تعزيز وجود البعثة والمساهمة في إرساء الأمن في مناطق نائية. وتسببت الاشتباكات المتصلة بالموارد في مقتل ٢٣ شخصاً، مما يمثل زيادة بالمقارنة مع مقتل ١٢ شخصاً أثناء الفترة السابقة.

٦٨ - ويشير المعيار الثالث إلى تعزيز سيادة القانون والحوكمة وحماية حقوق الإنسان. وعموماً، كان التقدم الذي أحرز في هذا المجال متواضعاً. واستمرت أطراف التراع في تقصيرها في التزاماتها بشأن حماية المدنيين المحاصرين وسط المعارك. بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان. وما زال عدد انتهاكات حقوق الإنسان وتجاوزاتها المسجلة مماثلاً لعددتها في الفترات المشمولة بالتقارير السابقة. وفي تطور إيجابي، قامت العملية المختلطة بتوثيق انخفاض في عدد حالات الاحتجاز التعسفي، وواصلت العمل مع السلطات الوطنية لتعزيز هذه المكاسب. وبالإضافة إلى ذلك، واصلت البعثة العمل مع الحركات المسلحة لإنهاء تجنيد الأطفال واستخدامهم كجنود، وإسداء المشورة التقنية للعاملين في الجهاز القضائي.

٦٩ - ويشير المعيار الرابع إلى إضفاء الاستقرار على الحالة الإنسانية وتسهيل وصول المساعدات الإنسانية. وأحرز بعض التقدم في هذا المجال عن طريق عملية سلة الربيع (كما ورد في الفقرة ٣٦ أعلاه)، التي أوفدت العملية المختلطة والوكالات الإنسانية خلالها بعثات لتقييم احتياجات المجتمعات المحلية وتقديم المساعدات لها في مناطق كان يتعذر الوصول إليها من قبل. وفضلاً عن ذلك، زادت العملية المختلطة عدد الدوريات المتوسطة المدى والبعيدة المدى والدوريات التي أرسلت إلى مواقع العودة.

ثامناً - الجوانب المالية

٧٠ - اعتمدت الجمعية العامة، بموجب قرارها ٣٠٥/٦٥ مبلغ ٦٨٩,٣ مليون دولار للإنفاق على العملية المختلطة في الفترة الممتدة من ١ تموز/يوليه ٢٠١١ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢. وفي حال قرر مجلس الأمن تمديد ولاية العملية بعد ٣١ تموز/يوليه ٢٠١١، سوف تقتصر تكلفة الإنفاق على العملية المختلطة على المبلغ الذي اعتمده الجمعية العامة للفترة المالية ٢٠١١/٢٠١٢.

٧١ - وفي ٧ تموز/يوليه ٢٠١١، بلغت الاشتراكات المقررة غير المدفوعة للحساب الخاص للعملية المختلطة ١٨٠,٢ مليون دولار. وبلغ مجموع الاشتراكات المقررة غير المسددة لجميع عمليات حفظ السلام في ذلك التاريخ ١ ٥٤٧,١ مليون دولار.

٧٢ - وقد سُددت للحكومات المساهمة بقوات تكاليف القوات العسكرية والشرطة المشكلة، والتكاليف المتعلقة بالمعدات المملوكة للوحدات للفترة الممتدة حتى ٣١ أيار/مايو ٢٠١١ و ٣١ آذار/مارس ٢٠١١، على التوالي، وفقاً لجدول السداد ربع السنوي.

تاسعاً - ملاحظات وتوصيات

٧٣ - بلغت عملية السلام في دارفور منعطفاً حاسماً. ويبدو أن المفاوضات بين الحكومة وحركة التحرير والعدالة على وشك الانتهاء. إلا أن نتيجة هذا الاتفاق لن تشكل تسوية شاملة لل نزاع مع مواصلة جيش تحرير السودان - فصيل عبد الواحد وجيش تحرير السودان - فصيل ميني ميناوي السعي لتحقيق أهدافهما بالوسائل العسكرية، وتعثر المفاوضات في ما يبدو بين الحكومة وحركة العدل والمساواة. وتمثل مناقشات مؤتمر جميع الأطراف صاحبة المصلحة في دارفور ومشروع الاتفاق القائم في معظمه على نتائج المفاوضات بين الحكومة وحركة التحرير والعدالة خطوة إلى الأمام، وكما أقر بذلك المؤتمر، الأساس لدفع عملية السلام قدماً نحو إرساء سلام شامل. وفي ضوء هذه التطورات، يجري حالياً إعداد خريطة طريق جديدة تحدد الخطوات المقبلة في عملية السلام في دارفور.

٧٤ - وفي ما يتعلق بالعناصر الرئيسية لخريطة طريق جديدة، لا تزال تسوية مفيدة لتزاع دارفور تتطلب تأييداً واسعاً من جميع الأطراف والمتضررين من النزاع. وفي هذا الصدد، أحث المجتمع الدولي على توحيد صفوفه لتوجيه رسائل إلى كل من الحكومة، وجيش تحرير السودان - فصيل ميني ميناوي، وجيش تحرير السودان - فصيل عبد الواحد، وحركة العدل والمساواة، لوقف الأعمال العدائية وبدء المفاوضات دون شروط مسبقة.

٧٥ - ويمكن لعملية السلام في دارفور أن تستفيد أيضاً من عملية حوار وتشاور داخلية تتسم بمصداقيتها في دارفور وتستقطب التأييد الشعبي لعملية السلام وتسلم زمامها محلياً، وتعزز نتائج مفاوضات الدوحة. وفي هذا الصدد، أشجع المجتمع الدولي على دعم هذه العملية في إطار خريطة الطريق الجديدة. وفي هذا الشأن، أرحب بالأعمال التحضيرية التي تتخذها العملية المختلطة والفريق الرفيع المستوى التابع للاتحاد الأفريقي المعني بالتنفيذ من أجل إجراء العملية السياسية في دارفور. ولا تزال تهيئة بيئة مواتية للعملية السياسية تكتسب أهمية قصوى وإنني أحث الحكومة، كخطوة أولى وبالغة الأهمية لبناء الثقة، على أن تبادر الآن إلى الوفاء بالتزامها بإلغاء قوانين الطوارئ في دارفور.

٧٦ - وخلال الأشهر المقبلة، يجب أن تستعد العملية المختلطة والاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة والمجتمع الدولي الأوسع نطاقاً لمساعدة حكومة السودان على معالجة مختلف أسباب عدم الاستقرار في البلد بطريقة شاملة. وسيكون من الأهمية بمكان التخلي عن الهجمات المسلحة ومواصلة الحوار السياسي. وتتيح عملية استعراض الدستور المقبلة للأحزاب السياسية والفئات المعنية فرصة الاجتماع للاتفاق على إدارة جديدة تتناول القضايا بين المركز والأطراف التي تشكل أساس النزاع في السودان. وفي هذا السياق، سيكون من المهم أن تكمل خريطة الطريق للعملية السياسية في دارفور الاستراتيجيات الأشمل لتحقيق الاستقرار في السودان. ويسرني، في هذا الصدد، أن أنوه ببدء الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة مشاورات أولية بشأن الخطوات المقبلة التي يتعين اتخاذها في عملية السلام في دارفور.

٧٧ - لقد تسببت الاشتباكات المتقطعة التي جرت بين قوات الحكومة وقوات الحركات خلال الأشهر الثلاثة الأخيرة في زعزعة الاستقرار في المناطق المتضررة، وحماية المجتمعات المحلية وتلبية احتياجاتها الإنسانية. وفضلاً عن ذلك، أدت الأنشطة العسكرية وما يرتبط بها من قيود إلى الحد من قدرة العملية المختلطة والوكالات الإنسانية على الوصول إلى السكان الذين يحتاجون للمساعدة. وفي ضوء هذه الشواغل، أؤكد مرة أخرى للأطراف المتحاربة أنه لا يوجد أي حل عسكري للنزاع الدائر في دارفور. وإن سعيها المستمر وراء تحقيق أهدافها السياسية بالوسائل العسكرية إنما يطيل معاناة شعب دارفور ويؤخر إحلال السلام.

وفي هذا الصدد، أدعو الحكومة والحركات التي لم تفعل ذلك بعد إلى وقف الأعمال العدائية على الفور، والانضمام إلى عملية السلام دون إبطاء.

٧٨ - وإني أشعر بالتفاؤل إزاء ما تفيد به التقارير عن العودة الطوعية للنازحين إلى بلداتهم وقراهم الأصلية. وأشيد بالعملية المختلطة وبالمجتمع الدولي لتركيزهما على توفير الحماية والمساعدة لهؤلاء العائدين، فضلاً عما يوفرانه بالفعل من حماية ومساعدة للنازحين والمجتمعات المحلية المقيمة. وعلاوة على ذلك، أشيد بالعملية المختلطة ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية واليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية والوكالات الأخرى المشاركة في "عملية سلة الربيع" على ما تبذله من جهود لتحسين عملية إيصال المساعدات الإنسانية إلى شرق جبل مرة والمناطق الأخرى التي كانت إمكانية وصول المساعدات إليها محدودة في السابق. وخلال هذه العملية، أجرت المنظمات الإنسانية عمليات تقييم للاحتياجات وقدمت المساعدة إلى ١٢ موقعاً، ومن بينها خمسة مواقع في شرق جبل مرة كان يحظر الوصول إليها باستمرار لأشهر عديدة. وإني ألاحظ أن هذه العملية مهدت الطريق لإمكانية الوصول إلى هذه المناطق مرة أخرى خلال زيارات مقبلة، وأحث العملية المختلطة وبمجمع المساعدة الإنسانية على اتخاذ الخطوات اللازمة لكفالة استمرار تقديم الدعم إلى هذه المناطق.

٧٩ - وألاحظ بقلق أن القيود لا تزال مفروضة على حركة العملية المختلطة والمنظمات الإنسانية. ومع أن الوكالات الحكومية فرضت أغلبية هذه القيود في المناطق التي يُعرف أن لقوات الحركات وجوداً فيها أو يشتهب في ذلك، تحتفظ البعثة بحق تقييم أمن دورياتها والمضي قدماً، بعد التأكد من أن المخاطر مقبولة، بما يتفق مع ولايتها. ويجوز لوكالات الأمن التابعة للحكومة أن تفيد العملية المختلطة بأن لديها مخاوف بشأن الحالة الأمنية، إنما لا يجوز لها منع العملية المختلطة من المضي قدماً. وأدعو الحكومة والحركات مرة أخرى إلى الكف عن فرض القيود على العملية المختلطة والمنظمات الإنسانية.

٨٠ - وستتيح السنة المقبلة فرصاً ثمينة للحكومة وشعب السودان من أجل التطلع إلى المستقبل لحل النزاعات التي تقوض أمنهما ولتحقيق ازدهارهما. وستواجه الحكومة والسكان أيضاً تحديات جسيمة مترتبة على التغييرات الجارية في السودان. وقد حققت العملية المختلطة في دارفور خطوات هامة في مجال تنفيذ ولايتها المتعلقة بحماية المدنيين وأعتقد أن لديها دوراً بارزاً تضطلع به إلى جانب الفريق الرفيع المستوى التابع للاتحاد الأفريقي المعني بالتنفيذ، لدعم المبادرات الشعبية الرامية إلى بناء السلام والمصالحة. وإني أعتزم في تقريرتي المقبل إطلاع مجلس الأمن على ما يستجد بشأن خريطة طريق السلام في دارفور. ولهذه الأسباب، أوصي المجلس بأن ينظر في تمديد ولاية العملية المختلطة لمدة سنة واحدة.

وخلال هذه الفترة، سوف أستعرض مع الاتحاد الأفريقي الموارد المأذون بها للعملية المختلطة لضمان استخدامها بأكثر الأساليب كفاءة وفعالية.

٨١ - وإذ أتطرق إلى سلامة العملية المختلطة وموظفي المساعدة الإنسانية في دارفور، فإنه رغم أن الانخفاض النسبي لعدد الهجمات التي سجلت أثناء الفترة المشمولة بالتقرير يدعوني للتفاؤل - ويعزى ذلك إلى احتفاظ القوات العسكرية وقوات الشرطة التابعة للعملية المختلطة بوضعها القوي - فإنني أدين بأشد العبارات المسؤولين عن شن الهجوم على الدورية التابعة للعملية المختلطة الذي أسفر عن مقتل مستشار لشؤون الشرطة في العملية المختلطة بصورة مفاجئة. وهذه الهجمات تستحق الشجب وتشكل انتهاكاً للقانون الدولي. وأتقدم لأسرة مستشار شؤون الشرطة وأصدقائه وزملائه بأصدق التعازي وأهيب بالحكومة تقديم مرتكبي هذا الهجوم الجبان إلى العدالة.

٨٢ - وأعرب عن الارتياح والامتنان للإفراج عن ثلاثة من موظفي الطيران المتعاقدين مع إدارة الأمم المتحدة لخدمات الطيران في المجال الإنساني الذين اختطفوا في أم شلايا، في دارفور الغربية، في ١٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١١. وأهيب بالحكومة تقديم المسؤولين للعدالة واتخاذ الخطوات اللازمة لإنهاء ممارسة اختطاف العاملين في مجال المساعدة على تخفيف معاناة شعب دارفور.

٨٣ - ويساورني أيضاً القلق الشديد بشأن قيام جهاز الأمن والمخابرات الوطني باحتجاز اثنين من الموظفين الوطنيين التابعين للعملية المختلطة دون توجيه تهمة إليهما أو محاكمتهما. ومن المعلوم أن الحصانة من الاعتقال أو المقاضاة تسري على جميع موظفي العملية المختلطة لدى اضطلاعهم بمهامهم التي تتماشى مع ولاية البعثة. ويشكل احتجاز هذين الموظفين دون توجيه تهمة إليهما انتهاكاً جسيماً لاتفاق مركز القوات. وأنا أصر على مطالبة الحكومة بالإفراج عنهما على الفور وتقديم الأدلة على المخالفات التي لديها بحقهما إلى الممثل الخاص المشترك، وفقاً للإجراءات المناسبة.

٨٤ - وختاماً، أود الإعراب عن خالص امتناني لكبير الوسطاء المشترك، السيد جبريل ييبي باسولي، ولفريقه لما قدماه من خدمات جلييلة ومساهمة بارزة في عملية السلام في دارفور. وأود أيضاً الإعراب عن تقديري لحكومة قطر لما قدمته من دعم للمفاوضات. وأود أن أتوجه بالشكر للممثل الخاص المشترك للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، السيد ابراهيم غمباري، على قيادته للبعثة، وإلى أفراد العملية المختلطة نساء ورجالاً لما يبذلونه من جهود دؤوبة في ظروف غالباً ما تكون مضنية ومحفوفة بالصعاب. وأود أن أتوجه بالشكر أيضاً للعديد من العاملين في مجال المساعدة الإنسانية الذين يتفانون في عملهم لتأمين سبل العيش لسكان دارفور المتضررين جراء النزاع وتحسين ظروفهم الحياتية.